اقتصاد

مشاريع تنموية وخدمية بـ٣٧ مليار ليرة في اللاذقية وطرطوس

| اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بتوجيه من الرئيس بشار الأسد وبمناسبة الذكرى السبعين للجلاء قام رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي بافتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الحيوية التنموية والإستراتيجية بمحافظتي اللاذقية وطرطوس، قيمتها الإجمالية التقديرية تتجاوز ٣٧ مليار ليرة سورية، حيث بلغ نصيب محافظة اللاذقية ٢٠ مليار ليرة وطرطوس ١٧ ملياراً.

واطلع الحلقي أمس على أداء جميع القطاعات الحكومية والتنموية في اللاذقية، حيث افتتح الحلقي المبنى الجديد للشركة العامة لكهرباء محافظة اللاذقية كلفته الإجمالية مليار و١٠٠ مليون ليرة سورية، كما افتتح مدرسة بكلفة تقديرية ٢٥٠ مليون ليرة سورية، وتبعها افتتاح مشروع الادخار السكني على أوتستراد الثورة، والمكتتب به مواطنون على ١٥٠٠ مسكن قيد التنفيذ، و١٣٤٤ مسكناً بقيمة تقديرية ستة مليارات ليرة سورية سيتم توزيع ٢٠٠ مسكن، قيمتها التقديرية ٢,٥ مليار ليرة سورية.

كما افتتح الحلقي محطة معالجة النفايات الطبية لمحافظتي اللاذقية وطرطوس، بكلفة ٤٠٠ مليون ليرة سورية وبطاقة تصميمية ٤ أطنان أتوكليف، وتم وضع حجر الأساس لمركز المعالجة المتكامل للنفايات الصلبة في قاسية بكلفة تقديرية ٨ مليارات ليرة سورية.

وكذلك وضع الحلقي حجر الأساس لمشروع إرواء محور حمام القراحلة من نبع السن، كلفته التقديرية مليار ليرة سورية و٢٦٥ مليون ليرة سورية، وطاقته التصميمية عشرة آلاف متر مكعب في اليوم، وقد بلغ عدد السكان المستفيدين منه ٦٠ ألف نسمة، وأيضاً تم وضع حجر الأساس لمشروع إرواء حرف المسيترة من نبع السن بكلفة تقديرية ٦١٢ مليون ليرة سورية، طاقته التصميمية عشرة آلاف متر مكعب في اليوم، عدد السكان المستفيدين ١٥٠ ألف نسمة، تلاها وضع حجر الأساس للقصر العدلي باللاذقية بكلفة تقديرية ستة مليارات ليرة سورية، تبلغ مساحته الإجمالية ٣٠ ألف متر مربع، وستستخدم به أحدث التقنيات في صناعة وإنشاء البناء من خلال مواد البناء المستخدمة، وأسلوب الدراسة والعزل، والعلاقة بين الفراغات، وتأمين جميع المستلزمات والتقانة والشبكة الذكية، كما سوف يتم لحظ تأمين الخدمات اللازمة كافة لرواد القصر العدلي كالصرافات الآلية، وبيع الطوابع، والنافذة الواحدة، إضافة إلى تأمين السكن المؤقت، في الطوابق الأخيرة من المبنى التي يتم الوصول إليها بمدخل مستقل، وسيتم تصميم دراسة البناء بحيث يشكل صرحاً حضارياً يليق باسمه وحضارته.

وأكد الحلقي أن مجمل هذه المشاريع الحيوية والتنموية والخدمية الإستراتيجية سوف تساهم في انطلاق مسيرة البناء والإعمار في محافظة اللاذقية من خلال توفير الأمن الطاقوي ومستلزمات الإنتاج الصناعي، وتطوير وتحسين البيئة المناسبة والاستثمار في المنطقة الصناعية، إضافة إلى توسيع مرفأ اللاذقية وإقامة مشاريع مائية توفر مياه الشرب بريف اللاذقية، وتمنع هدر مياه الأمطار واستثمارها الاستثمار الأمثل، وتوفير المسكن المناسب لكل مواطن، وإقامة مشاريع لمعالجة النفايات الصلبة لمنع التلوث في أرجاء المحافظة، وأشار الحلقي إلى اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج والتسويق وخاصة الحمضيات، لافتاً إلى اهتمام الحكومة بريف اللاذقية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي به من خلال إقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير مستوى جيد من الخدمات كافة، وتوفير فرص عمل مولدة للإنتاج وتنشيط القطاع السياحي فيها.

وأكد الحلقي أن دوران عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي انطلقت في سورية لتعزيز صمود الشعب، السوري والاقتصاد الوطني، بالتوازي مع محاربة الإرهاب وتعزيز المصالحات الوطنية.. وخلال جولته زار الحلقي صباح أمس ضريح القائد المؤسس حافظ الأسد في مدينة القرداحة وقال الحلقي: إن القائد المؤسس حافظ الأسد باني سورية الحديثة وصانع أمجادها وقائد الانتصار الكبير في حرب تشرين التحريرية، كان له الدور المتميز والمحوري في دحر المؤامرات كافة التي كانت تحاك لأمتنا، واستطاعت سورية بفضل قيادتها الحكيمة دحر الفكر التكفيري المتطرف ونقل سورية إلى مصاف الدول المتقدمة التي تنامى دورها في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد، وإننا عندما نستحضر التاريخ المجيد والناصع لسورية نستذكر القائد المؤسس حافظ الأسد وتلتف حول الرئيس بشار الأسد الذي احتضنته جماهير شعبنا فهو المخلص والحكيم والشجاع الذي بفضل تلاحم الشعب والجيش معه تم دحر العدوان وإحباط المخططات والمشاريع الصهيوأميركية كافة المعدة للمنطقة وها نحن اليوم وبفضل بطولات جيشنا نهزم العدوان ونحرر المزيد من الأراضي السورية من الإرهاب بالتوازي مع انطلاق مسيرة البناء والإعمار التي تعم مساحات الوطن والمحافظات كافة ودوران عجلة البناء والإعمار.

حوار ساخن بين معاون وزير الاقتصاد وتجار طرطوس وحلب

مزاجية في إجازات الاستيراد.. واتحاد المصدرين عبء على المصدرين ويرعى السماسرة

| طرطوس- الوطن

شهدت قاعة الاجتماعات في مبنى غرفة تجارة وصناعة طرطوس ظهر أمس السبت هجوماً عنيفاً شنّه عدد من المصدرين والمستوردين من أبناء طرطوس وحلب على بعض القرارات الاقتصادية النافذة وعلى اتحاد المصدرين والقائمين عليه خلال لقائهم معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بسام حيدر لمدة ثلاث ساعات متواصلة بحضور مدير التجارة الخارجية في الوزارة ومستشار الوزير.

اللقاء تم بدعوة من غرفة التجارة والصناعة بعد تلقي إدارتها العديد من الشكاوى من أعضائها الذين يقومون بعمليات الاستيراد والتصدير نتيجة عقبات وصعوبات يتعرضون لها في الفترة الأخيرة.. وجاء بهدف الاطلاع المباشر عليها خاصة فيما يتعلق بالاستيراد كما ذكر معاون الوزير بعد أن رحب به رئيس الغرفة وهيب مرعي واصفاً إياه بالمتفهم والمسهّل للإجراءات ومتمنياً عليه معالجة ما يمكن معالجته من المشكلات والمعاناة المتعلقة بوزارة الاقتصاد، والعمل على معالجة ما يتعلق بالوزارات والجهات الأخرى بالتنسيق معها بعد عودته إلى دمشق.

لقد تركزت الطروحات التي قدمها المستوردون والمصدرون (سامي الخطيب-مروان الحاج صالح-عبد الله أبو دان- بسام درميني-محمد حمامة- حازم جرجس-زياد ياسين- رفعت حشيش- فهد السليم- طوني محفوض- حازم دانيال- محمود زغبي- سامر عبد الله- أيمن يزبك- أحمد نجار-كفاح قدور-إبراهيم عثمان- وهيب مرعي) تركزت حول الخسائر الجسيمة التي يتعرضون لها نتيجة تكاليف قطع التصدير الذي تتحكم به مكاتب وسماسرة يعملون بمعرفة اتحاد المصدرين الذي اعتبره بعض المتحدثين (مثل سامي الخطيب وعبد الله أبو دان ومروان الحاج صالح) عبئاً على المصدرين والتصدير بشكل عام وخصماً للمصدرين.. حيث تصل التكلفة لقاء تأمين كل دولار قطع تصدير من ٣٥ إلى ٥٠ ليرة في الوقت الذي يؤكد فيه المصرف المركزي أنه يجب ألا تزيد التكلفة على ١٠ ليرات عن كل دولار.. كما تركزت حول نقل خط الحاويات إلى مرفأ اللاذقية.. وحول المزاجية في منح إجازات الاستيراد ومنعها عن الكثيرين مع ما يرافق ذلك من تحكم وفساد ودعم لأشخاص على حساب المستوردين الحقيقيين.. وتخفيض مدة الإجازة الممنوحة لثلاثة أشهر بدل السنة.. وضرورة إلغاء تعهدات القطع ومعالجة المشكلات الإدارية التي تقف حجر عثرة أمام التصدير الذي تراجع كثيراً جداً منذ بداية ٢٠١٤ وحتى الآن لأسباب داخلية أكثر منها خارجية.. وعدم صحة الأسعار الاسترشادية الموضوعة للمواد المستوردة.. وثبوت عدم جدوى القرار ٧٠٣ المتعلق بمؤونة المستوردات حيث لم ينعكس إيجاباً على سعر الليرة مقابل الدولار ولا على أي شيء آخر.. الخ.

معاون الوزير كان واسع الصدر في سماعه للطروحات الساخنة وشفافاً في إجابته عن الكثير مما طرح وشرح سياسة الوزارة في مجالي الاستيراد والتصدير والتي تهدف إلى حماية الصناعة السورية والمحافظة على موجودات البنك المركزي من القطع الأجنبي مع تأمين كل متطلبات السوق المحلية وفق أولويات محددة مؤكداً أن الوزارة تعمل بأسس بعيداً عن المزاجية وهي تستهدف المادة وليس الأشخاص وواعداً بدراسة كل الطلبات والطروحات ومعالجتها بما في ذلك إعادة النظر بالقرار ٧٠٣ بعد تقييمه بدقة في ضوء نتائج التطبيق خلال الأشهر الأربعة الماضية، ودراسة كل ما يتعلق بتعهد قطع التصدير مع البنك المركزي، والعمل لمعالجة عقبات التصدير بالتعاون مع كل الجهات ذات العلاقة.

هذا وكان رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي قد افتتح ووضع حجر الأساس للعديد من المشاريع الحيوية والتنموية والإستراتيجية في محافظة طرطوس بقيمة إجمالية تقديرية للمشاريع كافة تبلغ ١٧ مليار ليرة سورية كما تفقد واقع أداء القطاعات الخدمية والاقتصادية والتنموية في المحافظة.

تضمنت المشاريع افتتاح محطة تحويل الشركة الكهربائية بطرطوس ٢٠/٦٦ ك.ف باستطاعة٤٠/ م.ف.أ/ بكلفة إجمالية بلغت نحو ٢,٣٠٢ مليار ليرة، كما تم افتتاح مشروع توسيع القصر العدلي بطرطوس بقيمة إجمالية بلغت ٢,٥ مليار ليرة، وافتتح محطة تحويل «الروضة» للطاقة الكهربائية٢٠/٦٦ ك.ف باستطاعة ٤٠ م.ف.أ وبلغت الكلفة الإجمالية لإنشائها نحو مليارين و٥٠ مليون ليرة، كما وضع حجر الأساس لمشروع محطة معالجة مياه القليعة – الدلبة في طرطوس إذ بلغت تكلفته التقديرية مليارين و٢٠٠ مليون ليرة، كما افتتح الحلقي أيضاً مشروع مشفى المشرق بكلفة إجمالية بلغت ٦ مليارات ليرة.

مدير الصناعي: تبعية مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمركزي ليست صحيحة

الإشراف على التأمين: تأمين القروض المصرفية متاح قانوناً لشركات التأمين

| محمد راكان مصطفى

اعتبر مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون أن عمل المؤسسة جاء ليتماشى مع التوجه الحكومي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونظراً إلى أهمية إطلاق عملية الإنتاج الصناعي والزراعي وتأمين متطلبات إقلاع هذه المشاريع، مطالباً أن تكون العمولة التي ستضعها المؤسسة على القروض المضمونة ضمن الحدود التي تحقق استمرارية عمل المؤسسة من دون أن تشكل أي عبء على القروض.

موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة وفي أغلب الأحيان لن تضمن كامل القرض بل من المرجح أن تقوم بضمان جزء من القرض ويترتب على المقترض تقديم ضمانات للمصرف تغطي الجزء المتبقي، مع تأكيده أهمية دور المؤسسة في ضمان شريحة كبيرة من المقترضين الذين لا يمتلكون ضمانات مقبولة كافية من المصارف.

وأكد زيتون أن دور مصرف سورية المركزي يجب أن ينحصر في صياغة مشروع إحداث المؤسسة وضبط آلية عملها بالشكل المطلوب، وأنه ليس من الصحيح أن يتبع للمصرف المركزي أي مؤسسة تأمين حتى ولو كانت مؤسسة ضمان قروض على اعتبار أن المصرف المركزي يقوم بالإشراف على عمل المؤسسات المالية المانحة للقروض على عمل المصارف.

الإشراف على التأمين تفنّد

رأى مصدر مسؤول في هيئة الإشراف على التأمين في صدور القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٦ المتضمن إحداث المؤسسة خطوة مهمة ومتقدمة في إطار توجه اقتصادي واضح، تراه ضرورياً نحو دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على اعتبار أن هذه القطاع من الأعمال يمثل رافعة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الظروف وفي أي ظرف ووقت.

موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن المفهوم التأميني لمصطلح ضمان مخاطر القروض يقابل في العرف التأميني ما يسمى بتأمين الائتمان، وله عدة صور وأشكال أهمها تأمين القروض المصرفية، حيث تتولى شركة التأمين تقديم الكفالة اللازمة للمصرف كي يقبل المصرف بمنح قروضه للعملاء، وهذه الكفالة هي عبارة عن وثيقة تأمين يشتريها المقترض (عميل المصرف) من شركة التأمين، مقابل قسط تأمين يحسب كنسبة من مبلغ القرض (قيمة الكفالة) بحيث تلتزم فيها شركة التأمين بسداد دفعات القرض إلى المصرف في حال تعثر المقترض وعدم قدرته على استكمال سداد القرض وكذلك في حال إفلاسه.

وبيّن أن هذا التأمين يسهم في تحسين فرص المواطن في الحصول على قروض من المصارف من دون النظر إلى اعتبارات أخرى وبغض النظر عن وجود تعامل سابق لطالب القرض مع المصرف أو عدم وجود هذا التعامل لأن كفالة شركة التأمين تعتبر كافية للمصرف، كذلك الأمر بالنسبة للمصرف الذي سيضمن وجود تدفقات نقدية ثابتة وفقاً لتوقعاته وحساباته، لأن شركة التأمين ستكفل للمصرف سداد قيمة القرض كاملاً، كدفعات أو دفعة واحدة حال تعثر المقترض.

بحكم القانون

وبيّن المصدر المسؤول أنه من وجهة نظر تأمينية لا يمكن حتى الآن توصيف عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض على أنه عمل تأميني رغم اقترابه من طبيعة عمل شركات التأمين وأهدافها بانتظار صدور ووضوح عمل المؤسسة ونظام منح الضمانات، فعلى سبيل المثال ورد في قانون الإحداث أنه من موارد المؤسسة العمولات المحصلة من ضمان مخاطر القروض إلا أنه لم يتضح حتى الآن إن كانت هذه العمولات هي ذاتها أقساط التأمين التي سوف يتم حسابها على أساس اكتوارية تأمينية أم إنها غير ذلك كما لم يتضح اعتماد المؤسسة في آلية عملها على باقي الأسس الفنية للعمل التأميني ومنها طريقة ونظام حجز الاحتياطيات، وإدارة المطالبات وإعادة التأمين التي تزيد من قدرتها على ضمان المخاطر وغيرها من الأمور.

وبالتالي لا يمكن القول إن من الأفضل إشراف الهيئة على هذه المؤسسة التي ربما لن يختلف عملها عن العمل التأميني وخاصة من النواحي الفنية، مع التأكيد على أن تأمين الائتمان ومنه تأمين القروض المصرفية هو أمر متاح قانوناً بممارسته من شركات التأمين السورية، التي ترغب وترى في نفسها القدرة على ذلك، على أن يتم الحصول على موافقة هيئة التأمين مسبقاً، والهيئة مستعدة لدراسة أي مقترح من الشركات في هذا الشأن، وهذا الأمر لا يتعارض مع عمل مؤسسة ضمان مخاطر القروض مهما كانت طريقة وآلية عمل تلك المؤسسة بل إن ذلك يمثل سنداً لها في تحقيق الأهداف التي أحدثت لأجلها.

من ثمار زيارة المعلم للجزائر

خبراء جزائريون في ضيافة تخطيط الدولة

| علي محمود سليمان

بيّن رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي قيس خضر لـ«الوطن» أن زيارة وفد الخبراء الفنيين الجزائريين إلى سورية تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك في المجالات كافة بين سورية وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

موضحاً أن اللقاءات مع وفد الخبراء الجزائريين ما زالت مستمرة في مقر الهيئة، حيث يعمل الخبراء من الجانبين السوري والجزائري على دراسة سبل تعزيز وتفعيل علاقات التعاون في مختلف المجالات وعلى وجه الخصوص في مجال التبادل التجاري وفي مجال النقل والاستثمار وفي المجالات الصناعية وغيرها من المجالات.

وأوضح رئيس هيئة التخطيط بأن لدى الجانبين رغبة كبيرة في تفعيل الاتفاقيات وصيغ التعاون الموقعة بينهما، ما يدعم ويساهم في زيادة التقارب الاقتصادي بين البلدين، مشدداً على أن هذه اللقاءات لا تخرج عن المظلة السياسية لقيادتي البلدين في سياق التواصل والتشاور المستمر بينهما، وهي تأتي في إطار تعزيز التقارب السياسي في المواقف ورغبة في عكس هذا التقارب على المستويين الاقتصادي والتجاري.

وأشار خضر إلى أن العمل يجري للاستفادة من الخبرات كافة التي يملكها الجانب الجزائري في العديد من المجالات الاقتصادية كمجال الطاقة مثلاً، ويتم وضع الخطوات العملية للبدء بتذليل كافة الصعوبات والتي تعوق أي تعاون وعمل مشترك في المرحلة القادمة بما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقين، مضيفاً: إن اللقاءات تجري مع الجانب الجزائري في جو من التعاون، وعليه تعمل هيئة التخطيط والتعاون الدولي على نقل الصورة الحقيقية والكاملة عن أوضاع الاقتصاد السوري.

ولفت خضر إلى أن الوفد الجزائري يضم عدداً من الخبراء في مجالات التبادل التجاري والقطاعات الخدمية والاقتصادية والطاقة وهم على قدر عال جداً من المسؤولية والمطلعين وأصحاب الخبرة في الملفات التي يشرفون عليها، مشيراً إلى أن عدة لقاءات أخرى ستجري مع جهات ومؤسسات حكومية سورية على جدول أعمال الوفد الجزائري.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم أكد خلال زيارته الرسمية إلى الجزائر أواخر الشهر الماضي أن الزيارة شكلت مناسبة لبحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها في مختلف المجالات وأن الجزائر وسورية في خندق واحد لمواجهة الإرهاب والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول.

جزماتي: نسعّر على دولار بـ ٥٠١ ليرة

«الأصفر» المنخفض عالمياً يرتفع ٢,٨٪ في أسواقنا بفعل الدولار

| الوطن

خالفت أسعار الذهب في السوق المحلية مسارها في الأسواق العالمية، بفعل ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية (انخفاض الليرة) في تعاملات السوق غير النظامية بشكل رئيسي.

ومع إغلاق الذهب تعاملات الأسبوع عند مستوى ١٨٤٠٠ ليرة سورية (لغرام ٢١ قيراطاً) يكون قد ارتفع بنحو ٢,٨٪ إذ افتتح تعاملات الأسبوع عند مستوى ١٧٩٠٠ ليرة، بعد أن ارتفع الدولار فوق مستوى ٥٢٠ ليرة سورية في السوق غير النظامية.

وعالمياً، هبط الذهب أكثر من ١٪ يوم الجمعة الماضية مع صعود الدولار أمام اليورو دافعا المعدن الاصفر إلى ثاني خسارة أسبوعية على التوالي. إذ هبط سعر الذهب في المعاملات الفورية ١,٣٪ إلى ١٢٣٢,١٠ دولاراً للأونصة في نهاية التعاملات في السوق الأميركي منخفضا نحو ٤٠ دولارا عن أعلى مستوى له في خمسة أسابيع الذي سجله يوم الخميس الماضي والبالغ ١٢٧٠,١٠ دولاراً. كما تراجعت العقود الأميركية للذهب تسليم حزيران ١,٦٪ لتسجل عند التسوية ١٢٣٠ دولارا للأونصة. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح رئيس جمعية الصاغة بدمشق غسان جزماتي أن تسعير الذهب في الأسواق المحلية كان على دولار بـ٥٠١ ليرة سورية، مشيراً إلى تحسن حركة المبيعات إلى نحو ٣ كيلو غرامات يومياً في أسواق دمشق، أغلبها حليّ وليس أدوات إدخار (ليرات وأونصات).

بورصة دمشق تعزّز مكاسبها وقيمتها تتجاوز ١٠٧,٧ مليارات ليرة

| الوطن

عززت سوق دمشق للأوراق المالية مكاسبها مدعومة بانتعاش التداولات على الأسهم القيادية بصورة رئيسية، وخاصةً قطع الصيرفة الإسلامية، إذ اكتسب مؤشر السوق أكثر من ٦٥ نقطة خلال تعاملات الأسبوع الماضي متقدماً بنسبة ٤,٣٠٪ في منطقة الأمان الخضراء، إذ أنهى المؤشر التداولات مقترباً من مستوى ١٥٧٦ نقطة وهو أعلى مستوى مسجل من الأول من آذار عام ٢٠١١.

ترافق ذلك مع زيادة مهمة في حجم وقيمة التعاملات، مقارنة بالوسطيات الأسبوعي للعام الجاري (٢٠١٦)، إذ تجاوز حجم التداول مستوى ١,٢٣ مليون سهم، علماً بأن الوسطي بالكاد يلامس ٣٨٣ ألف سهم.

كذلك الأمر بالنسبة لقيمة التداول التي تخطت مستوى ٢٥١ مليون ليرة سورية من الصفقات العادية فقط (لا توجد أية صفقات ضخمة) على حين الوسطي الأسبوع يقل عن ٤٩ مليون ليرة سورية.

ولم ينخفض سعر أي سهم خلال تعاملات الأسبوع الماضي، إذ ارتفعت أسعار أسهم ١١ شركة، من أصل ١٤ سهماً جرى عليها التداول، وقد حافظت بقية الأسهم المتداولة على أسعارها من دون تغيير.

وتصدر القائمة الخضراء سهم بنك سورية الدولي الإسلامي الذي ارتفع سعره بنسبة ١٥,٤٧٪، ثم بنك البركة الإسلامي بنسبة ١٣,٦٨٪ وبنك الشام الإسلامي بنسبة ١٠٪. وتجاوزت القيمة السوقية لإجمالي الشركات المدرجة في بورصة دمشق مبلغ ١٠٧,٧ مليارات ليرة (أكثر من ٣٣٠ مليون دولار).